

مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

منشور مالي

رقم ٩٥/١

بتعديل دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة

الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨

إستناداً إلى قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٨٧ بشأن اختصاصات نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٩ باصدار قانون الرقابة المالية للدولة وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ م .

وإلى دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨ وتعديلاته .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يضاف إلى البند رقم ١١ (اقراض محلي للهيئات والمؤسسات ولجهات أخرى) من الفصل رقم ٣٠٨ (اقراض ومساهمات محلية) من الباب الثاني (المصرفيات) من دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة المشار إليه مادة جديدة برقم (٠٤) وبعنوان (مصرفيات مرتبطة بالاقراض والدعم) .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من موازنة السنة المالية ١٩٩٤ م .

قيس بن عبد المنعم الزواوي

نائب رئيس الوزراء

للشؤون المالية والاقتصادية

صدر في : ١٥ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٧ يناير ١٩٩٥ م